

إن مثل هذه التطورات المثيرة تدعو للتساؤل عما يكون عليه الوضع القانوني لمنظمة مثل منظمة التحرير الفلسطينية في القانون الدولي العام. والاجابة على هذا السؤال تستدعي، بالضرورة، تحليلا شاملا لتعريف أشخاص القانون الدولي وتحديدهم. وهذا ما سوف يعالجه القسم الثاني من هذه الدراسة. أما القسم الثالث فسوف يتناول الاطار القانوني المقترح لأشخاص القانون الدولي، وذلك على ضوء السوابق القانونية الدولية مع تحديد المبادئ القانونية ذات العلاقة. ويتناول القسم الرابع الوقائع المتعلقة بدعوى المنظمة بأنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وبأنها تتمتع بوضع قانوني، وذلك استنادا للسوابق المماثلة في القانون والممارسة الدوليين. أما القسم الخامس، فسوف يقيم ادعاءات المنظمة في ضوء القانون الدولي العام. ويسجل القسم السادس النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

القسم الثاني: أشخاص القانون الدولي

(أ) المفاهيم القانونية التقليدية والمعاصرة

كانت الدولة، في المفاهيم القانونية التقليدية، تعتبر الشخص الوحيد والرئيسي الذي يتعلق به مفهوم القانون الدولي. ومجموع هذه الدول هو المسؤول وحده عن انشاء مبادئ القانون الدولي العام وتطبيقها وتعديلها وانهاؤها.

أما حديثا، فان هذا الاتجاه المتشدد بدأ يفسح المجال لدخول أشخاص وهيئات اخرى غير الدول ذات السيادة. وهناك شواهد كثيرة تدل على أن بعض هذه الهيئات تمتع بأوضاع اعترف بها القانون الدولي المعاصر^(٧). وهناك مدارس فقهية مختلفة أيدت هذا الاتجاه الجديد ودعمته. بل أنه يمكن القول أن المدارس الفقهية المتناقضة تكاد لا تجمع على قضية قانونية مثل اجماعها على وجوب الاعتراف بتلك الهيئات ودخولها ضمن دائرة القانون الدولي العام.

إن فقهاء القانون في الدول الاشتراكية، وهم عادة يتحفظون كثيرا على مسألة تحديد أشخاص القانون الدولي، يعترفون بأن التجمعات الوطنية التي لم تصل لمرحلة الاستقلال التام يجب أن تتمتع بحقوق معينة في كنف القانون الدولي. والفقهاء السوفييات يؤيدون حق الاعتراف بحركات التحرير الوطني التي تناضل للوصول إلى الاستقلال^(٧). ويلاحظ القاضي فام فان باخ، وهو أول رئيس للمحكمة العليا في جمهورية فيتنام الديمقراطية، أنه «إضافة الى الدول، فان هناك هيئات تمثل ارادة الشعب، وهذه الهيئات يمكن أن تكون ايضا من أشخاص القانون الدولي...»^(٨). ومن ضمن هذه الهيئات، عدد القاضي باخ الاتحاد الدولي لنقابات العمال، وجبهة التحرير الوطنية لجنوب فيتنام.

أما مدرسة ماك دوغل - لاسويل الفقهية، فهي، من بين المدارس الفقهية في الدول الغربية والولايات المتحدة، من أكثر المدافعين عن حق الاعتراف في القانون الدولي بالهيئات غير الدول^(٩). ويقول الاستاذ ماك دوغل ان جميع الأشخاص الذين يشاركون في المجال الدولي، يشاركون، في الواقع، في تشكيل القرار ذي الصبغة الدولية^(١٠). وحين يعدد